

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة إبان تفشي جائحة كورونا (كوفيد - 19 المستجد)

أ. إبتسام سلاطنية

أ.د شريف غياط

مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لعرض الأدبيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، وفي محاولة للوقوف على "الدور الحيوي الذي يلعبه هذا النوع من المسؤوليات كآلية فعالة تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي مواجهة الأزمات الناجمة عن جائحة كورونا"، من خلال عرض الأبعاد التي تقوم عليها المسؤولية الاجتماعية، وإبراز الفوائد والمكاسب المحققة عند التزام المؤسسة بها اتجاه كل أصحاب المصلحة أو الأطراف ذوي الصلة بها كالعاملين، أصحاب رأس المال، الحكومة، المستهلكين، والبيئة، وكذا توضيح العلاقة التي تجمع بين المسؤولية الاجتماعية وفيرس كورونا.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة، فيروس كورونا، مرض كوفيد 19 المستجد، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية.

The social responsibility of economic institutions and their role in achieving sustainable development during the outbreak of the Corona pandemic (Covid-19)

Pr. Cherif Ghat

Ibtissam Selatnia

Self-Development and Good Governance laboratory

University of 8 may 1945 - Guelma

Abstract:

This study came to present the literature related to social responsibility of economic institutions, and in an attempt to find out "the vital role played by this type of responsibilities as an effective mechanism that contributes to achieving sustainable development goals and in facing the crises caused by the Corona pandemic", by presenting the dimensions on which social responsibility is based. And highlighting the benefits and gains achieved when the institution is committed to it towards all stakeholders or parties related to it, such as employees, capital owners, government, consumers, and the environment, as well as clarifying the relationship between social responsibility and the Corona virus.

Keywords: social responsibility, sustainable development, coronavirus, emerging COVID-19 disease, economic and social repercussions.

1. مقدمة

1.1. تمهيد

نتيجةً للتطورات والتغيرات الحاصلة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى البيئية، تسعى المؤسسات الراهنة للتكيف مع هذه الأخيرة عبر تبني توجهات وممارسات جديدة، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية إحدى هذه التوجهات التي المعاصرة التي فرضت نفسها في محيط العلاقات والتسيير الإداري والاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية، نظراً للدور الفعال الذي تلعبه في مواجهة الضغوط الاجتماعية، البيئية والاقتصادية، وتصحيح الممارسات غير المسؤولة الصادرة عن تلك المؤسسات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المسؤولية الاجتماعية تسهم بدرجة كبيرة في تنفيذ خطط التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها على أرض الواقع. كما تسهم بدورها في التخفيف من الآثار التي تخلفها الأوبئة والأزمات الصحية، وذلك من خلال جهود دعم الأفراد العاملين ومنظمات الرعاية الصحية والمحافظة على العلاقات مع الموردين والعملاء.

منذ إعلان منظمة الصحة العالمية في 30 جانفي 2020 رسمياً عن تفشي فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، وإقرارها في مارس 2020 بأنه وباء خطير، علماً أنّ هذا الوباء أخذ في الانتشار منذ ديسمبر 2019، انطلاقاً من مدينة ووهان الصينية، أسفرت هذه الجائحة عن 6 124 396 حالة وفاة مؤكدة، وذلك من أصل 480 170 572 إصابة على الصعيد العالمي (منظمة الصحة العالمية، 28 مارس 2022). وبذلك شكّلت ضغطاً كبيراً على مجتمعات واقتصاديات الدول في جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية. وتسببت في نشوب أزمة اقتصادية اعتبرت كأسوأ أزمة منذ عقود، حيث لوحظ تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي وركوده، وعجز التجارة العالمية وإصابتها بحالة من الشلل الكبير، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة والفقر. الأمر الذي ألزم على معظم الدول أن تطبق سياسات فعّالة، وتتخذ الإجراءات الوقائية والتدابير اللازمة للحد من انتشار هذا الفيروس، والتصدي لعواقبه الاقتصادية والاجتماعية.

في الوقت ذاته، أثرت هذه الجائحة تأثيراً قوياً وبعيد المدى على المؤسسات بمختلف أنواعها بما فيها المؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي استدعى منها إعادة تشكيل دورها في المجتمع باعتبارها محرك الاقتصاد في أي دولة، وأن تثبت وتبرهن تبنيها لمفاهيم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية التي تخدم مصلحة المجتمع.

ومن هذا المنطلق، نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات والمكاسب المترتبة عن ذلك، وإبراز سياسات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في مواجهة أزمة كورونا (كوفيد-19) ودعم الحفاظ على سبل العيش.

2.1. إشكالية الدراسة

استناداً لما تقدم، تتضح ضرورة وأهمية البحث في هذا الموضوع، حيث يمكن صياغة الإشكالية محل الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

- فيما تكمن سياسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الكفيلة بدفع وتيرة التنمية المستدامة ومواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد والتخفيف من تداعياتها؟

3.1. أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها جاءت في محاولة منا لتوضيح العلاقة التي تجمع بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وفيروس كورونا، في البداية ركزت على موضوع فيروس كورونا (كوفيد 19 المستجد)، الذي أصبح حديث الساعة ومصدر قلق كل دول العالم دون استثناء، نظراً لظهوره المفاجئ وسرعة انتشاره، فضلاً عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها ولا يزال يخلّفها على الاقتصاد العالمي وعلى مؤسسات الأعمال خاصةً، هذا من جانب. ومن جانب آخر تمّ الكشف عن سياسات المسؤولية الاجتماعية للتخفيف من حدة أزمة الكوفيد 19 المستجد.

4.1. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح المفاهيم المتعلقة بالدراسة كمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛
- التعرف على المكاسب التي تعود على المؤسسة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية جرّاء تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية؛
- توضيح الأبعاد المكونة للتنمية المستدامة، مع ضرورة إبراز توافيقها مع أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛
- التعرف على جائحة كورونا ومرض كوفيد 19 المستجد؛
- إبراز التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي؛

- عرض مختلف سياسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية للتخفيف من حدة الجائحة.

5.1. منهجية وهيكل الدراسة

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تم الاعتماد على مناهج تتناسب مع طبيعة الموضوع وتتمثل في المنهج الإحصائي بأسلوبه (الوصفي والتحليلي)، وتستمد معلوماتها وبياناتها من ما تيسر من الكتب والدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث، إضافة إلى البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات أو المقدمة في شكل أوراق بحثية في الملتقيات العلمية، المقالات المنشورة ومواقع الانترنت. ويهدف تقديم هذه الدراسة في صورة صحيحة وملائمة، تم تقسيمها إلى محورين مترابطين ومتكاملين يعالج جوهر الموضوع، يمكن استعراضها على النحو التالي: شمل المحور الأول: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بينما ناقش المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية خلال تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19 المستجد).

المحور الأول: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

1.2. أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

1.1.2. تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

مما لا ريب فيه أنّ دور المؤسسات الاقتصادية لم يعد يقتصر على الاستثمار وتحقيق الربح فقط، فقد تنامت أهمية المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات نحو المجتمع الذي تنشط فيه خلال السنوات الأخيرة بوجه خاص، مع زيادة الاهتمام العالمي بالفقر والبطالة والحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ومع وجود البيانات التي تؤكد أنّ تلك المشاكل وانحيار التنمية المجتمعية تؤثر سلباً على الاستثمار وتسهم بدورها في هروب رؤوس الأموال، لذلك اتجهت مصالح المؤسسات الاقتصادية إلى مواجهة تلك المشاكل الاجتماعية والمشاركة في وضع الحلول للقضاء عليها (حبيشي، 2020: 84-85).

استناداً لما سبق يمكن القول أنّ هناك العديد من التعاريف التي تتناول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، إلا أنّ أكثرها استخداماً هي تلك التي تأتي من مفوضية المجتمعات الأوروبية في عام 2001، والتي تشير إلى أنّ المسؤولية الاجتماعية عبارة عن: "مفهوم تدمج المؤسسات بموجبه الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع أصحاب المصلحة على أساس تطوعي (Dobers, Halme, 2020: 238). وهذا ما يؤكد البنك الدولي بأنها: "مساهمة قطاع الأعمال في تحقيق الأهداف التنموية، وهي تشير إلى الأخذ بعين الاعتبار الانشغالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من قبل منظمات الأعمال بطريقة يتم من خلالها تعظيم الفوائد وتخفيض الأضرار. وتحمل المسؤولية الاجتماعية الطابع التطوعي، كما يشمل الالتزام القانوني الحد الأدنى لهذه المسؤولية الاجتماعية" (بن يسعد، 2020: 466).

أما مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة فقد عرف (2004): "المسؤولية الاجتماعية على أنها: "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل" (جديدي، جديدي 2017: 3). يمكن القول كذلك أنّ المؤسسة المسؤولة اجتماعياً، هي المؤسسة التي يوازن موظفوها الإداريون عدداً من المصالح، بدلاً من السعي لتحقيق أرباح أكبر فقط بالنسبة لحملة الأسهم، تأخذ المؤسسة المسؤولية أيضاً في الاعتبار الموظفين والموردين والتجار والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل (Hamadouche, 2020: 172-173). وحسب معيار ISO 26000 الصادر عن المنظمة العالمية للتقييس، فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي: "مسؤولية المؤسسات عن الآثار الناتجة من جميع نشاطاتها وقراراتها على المجتمع والبيئة التي تعمل فيها، والتي تترجم في سلوكيات أخلاقية وشفافة من خلال (بوحبيبة، قطوش، 2020: 731-732):

- ✓ المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وصحة ورفاهية المجتمع؛
- ✓ احترام القوانين والتمشي مع المعايير الدولية ذات الصلة المعمول بها؛
- ✓ إدماج المسؤولية الاجتماعية في كل أنشطة المؤسسة وعلاقاتها.

الملاحظ هنا هو أنّ عبارة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، تقتصر في دلالاتها اللفظية على الجانب الاجتماعي فحسب لذلك ينوه الباحثين على ضرورة الفهم الجديد لهذا المصطلح، حيث لا يقتصر على جانب واحد، بل يتعدى إلى ثلاث جوانب: الجانب الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي، فهي مسؤولية اجتماعية، اقتصادية وبيئية للمؤسسة (Hamadouche, 2017: 26).

2.1.2. فوائد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

على الرغم من وجود آراء معارضة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، والتي تستند في معارضتها إلى كون أنّ النشاطات الاجتماعية على اختلاف أنواعها تكون مكلفة بالنسبة للمؤسسات، بما يؤثر بشكل سلبي على هذه الأخيرة التي وجدت أصلاً من أجل تحقيق الأرباح، إلّا أنّ العديد من الدراسات قد أظهرت أنّ التحلي بالمسؤولية الاجتماعية ينجر عنه العديد من الفوائد والإيجابيات التي تفوق بكثير السلبيات بالنسبة للمؤسسة (رزيق، مداور، 2020: 202)، يمكن تلخيص هذه الفوائد على النحو التالي (بوحيلة، قطوش، 2020: 732):

- تعزيز صورة وسمعة وشهرة المؤسسة، والمحافظة على رصيدها في المجتمع، باعتبارها تُشكّل مصدر قلق كبير بالنسبة للمؤسسات الكبيرة لتقديم وتوفير الثقة لأصحاب المصلحة: العمال، الجمعيات، الموظفين، المنظمات غير الحكومية، السلطات العمومية والجماعات المحلية؛
- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات العملاء بطريقة أكثر شمولاً واستدامة، عبر عرض وتطوير منتجات وتكنولوجيا صديقة للبيئة في السوق على نحو متزايد وبمنافسة حاسمة. فضلاً عن ذلك، فإنّ كل المستهلكين والمستثمرين وكل الأطراف الأخرى يرغبون في الحصول على رؤية واضحة وموضوعية للأثر الاجتماعي والبيئي للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة؛
- تعبئة الموظفين للانخراط في سياسة طوعية ومسؤولة، من خلال الاعتماد على نهج يساعد على تحسين وتحفيز الموظفين وتغذية ديناميكية التقدم الداخلي؛
- السيطرة على المخاطر وكذا التكاليف البيئية والاجتماعية، لأنّ هذه المخاطر التي تواجه المؤسسات هي في بعض الأحيان في غاية الأهمية، وأنّ أي حادث يمكن أن يؤدي إلى إعادة النظر في جميع أعمال المؤسسات، كما أنّ عدم السيطرة على الآثار البيئية يُشكّل عبئاً كبيراً على الصناعة؛
- المساهمة في تلبية حاجات وتوقعات أصحاب المصالح، كون المؤسسات ذات صلة مع مختلف الأطراف الفاعلة التي لها توقعات مختلفة حول نشاطاتها، والتزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية يساعد في تحسين علاقاتها مع هذه الأطراف.

3.1.2. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

يوضح الجدول الآتي خلاصة للممارسات الأكثر شيوعاً في دول العالم، والتي يمكن أن تعتبر أبعاداً أساسية لمحتوى المسؤولية الاجتماعية تُجاه مختلف الأطراف ذات المصلحة.

الجدول 2: أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	• منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين • احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين
	التكنولوجيا	• استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها • استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة
القانوني	قوانين حماية المستهلك	• عدم الإتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها • حماية الأطفال صحياً وثقافياً • حماية المستهلك من المواد المزورة والضرارة
	حماية البيئة	• منع تلوث المياه والهواء والتربة • التخلص من المنتجات بعد استهلاكها • منع الاستخدام التعسفي للموارد، مع محاولة صيانتها وتنميتها

		• منع التمييز العنصري (على أساس العرق أو الجنس أو الدين) • ظروف العمل ومنع عمل الأطفال، إصابات العمل • التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي • عمل المرأة وظروفها الخاصة • المهاجرين وتشغيل غير القانونيين، عمل ذوي الاحتياجات الخاصة
	السلامة والعدالة	
	المعايير الأخلاقية	• مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك • مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف • مراعاة حقوق الإنسان
الأخلاقي	الأعراف والقيم الاجتماعية	• احترام العادات والتقاليد • مكافحة المخدرات والممارسات غير الأخلاقية
الخيري	نوعية الحياة	• نوع التغذية، الملابس، الخدمات، النقل العام، الذوق العام

المصدر: كثرة شطابي، الطاهر لحرش (2016)، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دراسة تحليلية لتجارب بعض الدول الغربية والعربية مع عرض لواقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 12، العدد 01، ص ص 135، 136.

4.1.2. معايير قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

يمكن تقييم المسؤولية الاجتماعية المؤسسية من خلال الاعتماد على أربعة معايير أساسية، يمكن ذكرها باختصار على النحو التالي (يحيوي، مراد، 2019: 132):

أ. معيار الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة: يشمل هذا المعيار جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها، بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع وطبيعة أعمالهم، حيث تقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتدعيم حالة الولاء والانتماء لدى العاملين، كالاتهام بحالتهم الصحية، تكوينهم وتدريبهم، تحسين وضعهم الثقافي، والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدمتهم وما إلى ذلك؛

ب. معيار الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: يضم مجمل تكاليف الأداء الاجتماعي لحماية البيئة التي تتوطن وتنتمي إليها المؤسسة وأفراد سكانها داخل نطاقها الجغرافي، حيث تحاول جاهدة رد مختلف الأضرار المتولدة من أنشطتها الصناعية عن البيئة المحيطة، وتشمل هذه التكاليف: تكاليف حماية البيئة من التلوث الجوي أو البري أو البحري وغيرها من أشكال التلوث

ت. معيار الأداء الاجتماعي للمجتمع: يتضمن كل تكاليف الأداء الهادفة إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع، متضمنة التبرعات ومساهمات المؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية والجمعوية وكل مشاريع التوعية الاجتماعية؛

ث. معيار الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج: يندرج تحت هذا المعيار كافة تكاليف الأداء التي تنصب حول خدمة المستهلكين من حيث ضمان الرقابة والجودة والإنتاج وتكاليف البحث والتطوير، زيادة على الضمانات ما بعد البيع والتشغيل وتكوين العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة للمستهلكين.

5.1.2. سبل إرساء المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

تسعى العديد من المؤسسات الاقتصادية المعاصرة للالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية، من خلال تبني برامج فعّالة تأخذ بعين الاعتبار ظروف المجتمع التحديات التي تواجهه، وذلك باعتبارها جزء من المجتمع الذي تنشط فيه، ومن ثم فإن اهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية يعتبر واجب من واجباتها، والذي يمكن تجسيده من خلال العديد من الطرق والآليات والتي نجسدها فالنقاط التالية (قشام، شقراني، 2019: 117-119):

أ. الاهتمام بإدارة الموارد البشرية: تلعب إدارة الموارد البشرية دوراً هاماً في تجسيد معنى المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، ويتجلى ذلك من خلال إشراك الموارد البشرية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية بالمؤسسة، الأمر الذي يساعد في توفير مناخ اجتماعي مستقر بين العمال وينشر جو من التعاون بينهم لتحقيق أهدافها مما يساهم في زيادة إنتاجيتها. وفي مجال تحقيق التناسق بين سياسات الموارد البشرية والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية فقد طوّر الباحثون نماذج تتيح ذلك، أهمها نموذج

"مارتوري وكروزي" والذي يعتبر بمثابة دليل يسمح بالتحكم في ممارسات إدارة الموارد البشرية التي بواسطتها يمكن تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية؛

ب. تنمية الإبداع التكنولوجي المتلائم مع الالتزام البيئي: هناك علاقة ارتباطية تجمع بين الإبداع التكنولوجي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية، فالإبداع التكنولوجي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الانشغالات الاجتماعية والبيئية؛

ت. الالتزام بالموصفات العالمية للمسؤولية الاجتماعية ISO 26000: تُعرف مواصفة ISO 26000 بأنها مواصفة عالمية تُقدم الارشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والمواضيع والقضايا المرتبطة بها، كما أنها تتطرق للوسائل التي تُمكن المؤسسات من إدخال مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن إطار الاستراتيجيات والآليات والممارسات الخاصة بها، وبما أن هذه المبادئ والتوجيهات لن تكون متساوية في الاستخدام، فإن المسؤولية الاجتماعية تقع على المؤسسات في تحديد ما يهمها منها وتنفيذها بالتساوي والتعاون مع شركائها. وهي مواصفة اختيارية ولا يُعمل بها لأغراض الترخيص والمطابقة أو التشريع أو لإبرام أي عقود لأي صفقات، كما أنها لا تعتبر من العوائق غير الجمركية للتجارة، كما لا تُغيّر من الوضع القانوني للمؤسسات، ولذلك فإنها لا تكون مستنداً قانونياً لأي إجراءات قضائية دفاعاً أو اتهاماً على أي مستوى محلي أو عالمي أو غيرها. وتركز المواصفة على عدد من المبادئ تضم: الامتثال للقانون، احترام المبادئ والتوجيهات المتعرف بها دولياً، الاعتراف بأصحاب المصلحة واهتماماتهم، المساءلة، الشفافية، التنمية المستدامة، السلوك الأخلاقي، المنهج الحذر واحترام حقوق الانسان الأساسية والتنوع، وتبني مبادئ هذه المواصفة من قبل المؤسسة يعكس التزامها بمبادئ المسؤولية الاجتماعية.

2.2. دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

1.2.2. مفهوم التنمية المستدامة

قد يكون مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً مستجداً، إلا أن معناه يضرب بجذوره إلى أحقاب مضت، ففحوى محتواه متجذرة في أزمن قديمة، وإن لم يظهر جلياً. فالإستدامة لوحدها مفهوم شامل كما تطرّق إليه كل من (Chamber et Conway)، اللذان أقرّا أن الاستدامة هي ذلك المفهوم الذي يمتد ليشمل أمن وأمان المعيشة، وأنّ تحقيق ذلك للمواطن هو غاية نهائية لأي سياسة، ويرتكز ذلك على تحقيق التفاعل بين الأمن الغذائي وبين البيئة، لأنّ توفير حاجيات المواطن سيترجم على الأكيد في محافظته على بيئته، فصار إقران مفهوم التنمية بالاستدامة ضرورة حتمية (حقاين، عريبي، 2020: 309).

عانى مصطلح التنمية المستدامة من التراحم الشديد في التعاريف والمعاني، فقد أورد (Fowke & Prasad, 1996) أكثر من ثمانين تعريفاً مختلفاً، تراوحت في الغالب بين تعاريف متنافسة وأحياناً أخرى متناقضة. ولعل من أهم تلك التعاريف وأوسعها انتشاراً ذلك الوارد في تقرير بروندتلاند (الذي نُشر من قبل اللجنة غير الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية) (الحسن، 2011: 4)، والذي عرّف التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبّي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم" (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989: 69).

كما تُعرّف التنمية المستدامة بأنها: تلك التنمية التي تؤمن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها، والسبيل إلى ذلك ليس فقط الاستخدام الحكيم للموارد الحالية والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتبديد والتخريب، ولكن أيضاً أخذ حق الأجيال المقبلة في الحسبان، وذلك بالعمل على تنمية قاعدة الموارد الحالية (السمان، 2011: 134).

والملاحظ في الأمر، أنّ النقاش حول الاستدامة يُركّز على درجة إحلال رأس المال الطبيعي برأس المال البشري، ومدى إمكانية اعتبار الثاني بديلاً للأول، خاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والنظم البيئية غير المتجددة، إضافة إلى الالتزام الذي يدين به الجيل الحالي للأجيال المستقبلية، خاصة في تلبية احتياجاتها الأساسية، وبالتالي عدم ترك موارد أقل وتلوث أكبر ومشاكل بيئية أكبر (دوناتو، 2003: 56).

تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية: جاء ذلك في التقرير العالمي بشأن التنمية البشرية عام 1992 على أنها عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقة، الزراعية والصناعية كلها، بقصد إقامة تنمية تكون اقتصادية، اجتماعيا وايكولوجيا مستدامة (علة، 2011: 6).

وبالرجوع لتعريف البنك الدولي نجد أنه عرفها بأنها: تنمية تلي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري. والتنمية المستدامة حلقة وصل لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة وطويلة الأجل (بوعشة، 2008: 4).

أما من الناحية الاقتصادية، تعني التنمية المستدامة: الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها (محمد، 2018: 58).

انطلاقاً من التعاريف المتعددة للتنمية المستدامة التي تتمحور حول التنمية التي تقابل الاحتياجات الأساسية للجيل الحالي دون أن يكون ذلك على حساب التضحية بقدرة الأجيال المستقبلية على مقابلة احتياجاتها، يمكن القول أن التنمية المستدامة تتألف من أربعة عناصر رئيسية يمكن إدراجها على النحو التالي (عبد الخالق، 2014: 100-101):

- **العنصر الاقتصادي:** ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن في ظل الموارد المتاحة، والقضاء على الفقر من خلال استخدام الموارد الطبيعية على النحو الأمثل واستغلالها بكفاءة بهدف الحفاظ عليها، وتوفير الحاجات الأساسية للفئات الأكثر فقراً؛

- **العنصر الاجتماعي:** ويشير إلى النهوض برفاهية الأفراد داخل الدولة من خلال زيادة فرصهم في الحصول على الوظائف المناسبة، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار؛

- **العنصر البيئي:** ويرتبط بالجودة البيئية وحق الأجيال المستقبلية في العيش في بيئة أقل تلوثاً، وضمان المشاركة الفعالة بين كل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية في ملكية الموارد الطبيعية المتاحة، كما يتعلق ذلك العنصر بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلى النظم البيئية والنهوض بها؛

- **العنصر التكنولوجي:** وينطوي هذا العنصر على زيادة الرفاهية المجتمعية، من خلال توفير ضمان وصول خدمات الهاتف الثابت والمحمول والإنترنت إلى نسبة أكبر من أفراد المجتمع، بالإضافة إلى محو أمية الكمبيوتر بما ينطوي عليه ذلك من تطوير في أنماط المعيشة وتبادل الثقافات بين الشعوب المختلفة. مما تقدم، يتضح أن للتنمية المستدامة عدة خصائص يتعين الإلمام بها وفيما يلي تلخيصاً لها (كافي، 2017: 127-128):

- تختلف التنمية المستدامة عن التنمية بشكل عام، في كونها أشد تداخلاً وتعقيداً خاصة فيما هو طبيعي وما هو اجتماعي؛

- التنمية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية احتياجات الطبقة الفقيرة في المجتمع، وبالتالي فإنها تسعى جاهدة لمكافحة الفقر؛

- تحرص التنمية المستدامة على تطوير الجوانب الثقافية مع المحافظة على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛

- إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن الفصل بينها، نظراً لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها.

في الأخير، يمكن القول أن التنمية المستدامة تعتمد على ثلاثة مبادئ أساسية، تأتي في مقدمتها الكفاءة الاقتصادية، بمعنى آخر السعي إلى تعظيم الفوائد التي تعود على المجتمع من خلال مراعاة التكاليف الاجتماعية والبيئية. ثم بعد ذلك، الرعاية البيئية والتي تنادي بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة. وأخيراً العدالة الاجتماعية، أي التضامن مع الأشخاص الأقل امتيازاً والمساهمة في الحد من عدم المساواة (Misso et al., 2018: 68-69).

2.2.2. أبعاد التنمية المستدامة المتوافقة مع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

يمكن حصر الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة والمتوافقة مع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فيما يلي:

- **البعد الاقتصادي:** يُركز هذا البعد على زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر وهذا ما تهدف إليه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وذلك من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، فاستدامة النظام الاقتصادي تعني

استمرارية إنتاج السلع والخدمات، مع الحفاظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، ومنع حدوث اختلالات في القطاعات الأخرى (مهاوت وآخرون، 2017: 189).

- **البعد البيئي:** ويركز على مراعاة الحدود البيئية، إذ لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، ففي حالة تجاوز تلك الحدود سيؤدي ذلك إلى تدهور هذا النظام. وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث، وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع أشجار الغابات وانجراف التربة (حجام، طري، 2020: 131).

- **البعد البشري والاجتماعي:** إنّ تحقيق الاستدامة الاجتماعية يعني تحقيق العدالة في توزيع ثروة أفراد المجتمع وتوفير الخدمات الضرورية، كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة من المجتمع، وإتاحة المشاركة السياسية، والقضاء على جميع الفوارق بين سكان الأرياف والمدن، بالإضافة إلى تحدي الزيادة الديموغرافية السريعة وغير المتوازنة. وجدير بالإشارة أنه من الضروري المحافظة على التوازن بين البعد البيئي والبشري للتنمية المستدامة، وذلك من خلال ضرورة إيجاد توازن بين استنزاف الموارد المتاحة مثل النفط، وحجم السكان ومتطلبات التنمية بدون التأثير على مستوى الأجيال القادمة. وهذا ما تناشد به المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة (بن حاج، مغراوة، 2017: 158).

- **البعد السياسي:** الذي بدونه لا يمكن تجسيد الأبعاد السالفة الذكر، لأنه يوفر الإطار الذي تتجسد فيه وقواعد الحكم الراشد، وإدارة الحياة السياسية بما يضمن الشفافية، المشاركة، اتخاذ القرار، وتنامي الثقة والمحافظة على السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، وهو ما يتوافق وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة (خلوفي، معروزي، 2018: 7).

3.2.2. مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة:

إنّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية والتنمية المستدامة مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فالحديث عن مؤسسة مسؤولة اجتماعياً يعني الحديث عن مؤسسة تأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون تفضيل، أي تقييم أداؤها وفقاً لمعايير ما يُعرف بـ "الخط الثلاثي الأساسي Triple Bottom Line". ويُعبّر عن ذلك مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة الذي ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها الوسيلة التي تفي بها المؤسسات بالتزاماتها تجاه القضايا التي تثيرها اليوم المسألة الحاسمة المتعلقة بالتنمية المستدامة. كما يرى الاتحاد الأوروبي أنّ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي نتيجة طبيعية للتنمية المستدامة، وواحدة من تعاريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي اعتمدها هي بالضبط التي تقدم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات باعتبارها مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة (جصاص، 2020: 253). والمحصلة هي أنه من الصعب التمييز بين مفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وذلك نظراً لشدة تقاربهما، فالأول يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، والثاني يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية (فضالة، قرومي، 2017: 53).

والملاحظ في الآونة الأخيرة أنّ توجه المؤسسات الاقتصادية تغير من التوجه لتحقيق الربح إلى التوجه نحو التحلي بالمسؤولية الاجتماعية. لذلك انتهجت هذه المؤسسات تصرفات مجتمعية من خلال وضع ميثاق لأخلاقيات الأعمال وميثاق بيئية واجتماعية، فبالإضافة إلى تعظيم الربح وجب عليها مراعاة معايير أخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية (بوخروبة، حجاب، 2019: 14). وبشكل عملي فإنّ المؤسسة التي تود أن تمارس مسؤوليتها الاجتماعية وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وجب عليها مراعاة الجوانب التالية (خديجة، خديجة، 2020: 130):

- ✓ احترام البيئة وتحقيق نظم الأمان في الإنتاج والمنتجات؛
- ✓ إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل؛
- ✓ احترام حقوق الإنسان؛
- ✓ الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية؛
- ✓ الانضمام للمؤسسات المطبقة للمعايير الدولية للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تجدر الإشارة كذلك إلى أنّ تنامي قطاع الأعمال بشكل كبير ومتزايد في الآونة الأخيرة، لا سيما المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، يعني أنّ تحقيق أهداف الاستدامة يقع على عاتق هذا القطاع وبشكل كبير، كونه هو الأول الذي يواجه وبشكل مباشر تحديات اجتماعية أساسية، مثل الحفاظ على الموارد الطبيعية، والحد من الانبعاثات الغازية، وخلق الوظائف والحفاظ عليها، وضمان القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية، فضلاً عن تعزيز الشفافية وأخلاقيات السوق. وبالنظر إلى قوة المؤسسات ونفوذها على المجتمع المدني الذي تزدهر فيه، فمن الواجب أن تتحمل مسؤولياتها المجتمعية، وبهذا المعنى، كثيراً ما يُتوقع منها أن تسهم في خلق مجتمع أفضل، والأكثر من ذلك عندما تزدهر اقتصاديا. وأخيراً، وبعبارة عما يعتبر الآن في الغالب ضرورة أخلاقية، فإنّ وجودها على المدى الطويل بأي حال من الأحوال (مصلحتها الخاصة)، يتوقف على استدامة الموارد التي تستغلها، وهو الاستغلال الذي يستند في الواقع إلى موافقة ضمنية من المجتمع (جصاص، 2020: 256-258).

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية خلال تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19 المستجد)

1.3. التداعيات العالمية الاجتماعية والاقتصادية جراء تفشي فيروس كورونا

1.1.3. نظرة عامة عن جائحة كورونا (كوفيد 19 المستجد)

الجائحة (Pandemic) عبارة عن وباء سريع الانتشار وشديد الاتساع بإمكانه تجاوز الحدود الدولية في غضون وقت قصير جداً، الأمر الذي يسهم بدوره في التأثير على الأفراد في العديد من دول العالم، تتعدد آثاره وتنوع انعكاساته على مختلف المستويات الصحية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى النفسية. كما وتتطلب الجائحة توفر العديد من الإمكانيات والجهود الكبيرة على المدى الطويل نسبياً لمواجهتها والعودة لوتيرة الحياة الطبيعية بشكل تدريجي" (مهري 2021: 179-180).

وبالعودة إلى مفهوم فيروس كورونا ومرض كوفيد-19 المستجد، نجد أنّ فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي يمكن أن تسبب أمراضاً تتراوح ما بين الأمراض الطفيفة مثل نزلات البرد الشائعة، إلى أمراض أكثر شدة مثل المتلازمة التنفسية الحادة الشديدة "سارس"، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)، ولأنّ فيروس كورونا المستجد يرتبط بفيروس كورونا المسبب لمرض سارس (SARS-CoV)، فقد أُطلق عليه اسم فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (SARS-CoV-2)، إلا أنه لم يتم التأكد بعد من مصدر هذا الأخير الذي يُسبب مرض كوفيد 19، ولكن من المحتمل أنه انتقل إلى البشر عن طريق الخفافيش (مارخام 2021: 01).

أما بالنسبة لكوفيد 19 فهو مرض معد يسببه فيروس كورونا المستجد مؤخراً، أُكتشف لأول مرة من قبل منظمة الصحة العالمية في 31 ديسمبر 2019 بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي بمدينة وهان الصينية، يستقر على السطح ويبقى لفترات طويلة، ونظراً لكبر حجمه يمكنه البقاء في الهواء لمدة لا تتجاوز ثلاث ساعات، وهذه فترة كافية لالتقاط الفيروس ما لم يتم تطبيق الإجراءات والتدابير الاحترازية للوقاية والسلامة، تكمن خطورة هذا الفيروس في كونه يصيب الجهاز التنفسي للإنسان فضلاً عن عدم معرفة علاج نهائي له حتى الآن، أما فيروس كورونا المستجد فيتمثل في سلالة جديدة لم تُكتشف إصابة البشر بها سابقاً (منظمة الصحة العالمية، 2021).

والجدير بالإشارة هو أنّ عدوى فيروس كورونا (كوفيد 19) تنتقل عن طريق القطرات عندما يختلط شخص مصاب تظهر لديه أعراض تنفسية (مثل السعال أو العطس) بأشخاص آخرين في حدود مسافة متر واحد على الأقل، مما يجعل هؤلاء الأشخاص عرضة لخطر تعرض أغشيتهم المخاطية (الفم والأنف) أو ملتحماتهم (العين) لقطرات تنفسية يُحتمل أن تكون معدية، والتي تُفرز نتيجة سعال أو عطس أو تكلم ذلك الشخص المصاب. كما وقد تنتقل العدوى أيضاً عن طريق أدوات ملوثة توجد في البيئة المباشرة المحيطة بالشخص المصاب بالعدوى. وعليه، فإنّ العدوى بالفيروس المسبب لمرض كوفيد-19 يمكن أن تنتقل "إما عن طريق الاحتكاك المباشر بأشخاص مصابين بالعدوى، أو الاحتكاك غير المباشر بملامسة أسطح موجودة في البيئة المباشرة المحيطة، أو أدوات مستخدمة على الشخص المصاب بالعدوى (مثل سماعة الطبيب أو الترمومتر). لذلك يُنصح باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة كالابتعاد عن الأشخاص المصابين والحفاظ على مسافة متر واحد على الأقل منهم" (منظمة الصحة العالمية، 2021).

2.1.3. التداعيات الاجتماعية لفيروس كورونا (كوفيد 19 المستجد)

ساهمت الآثار الاجتماعية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد في نشوب تغيير اجتماعي رهيب في ظرف زمني قصير جداً، حيث انتشرت عدة آفات ومشاكل اجتماعية منها مشكلة ارتفاع الأسعار وغلاء السلع، مشكلة البطالة لدى ذوي الدخل المنخفض واليومي لدى الفئات التي تمارس عملاً خاصاً، ارتفاع حصة الفقر في المجتمع، فضلاً عن مشاكل اجتماعية أخرى كالعنف الأسري والمشاكل الزوجية... إلخ ذلك من المشاكل الناجمة جراء هذه الجائحة (مهري، 2021: 182). ولا ريب في أنّ الإجراءات الاحترازية المتخذة تقريباً في أغلب دول العالم للحد من انتشار الفيروس، والتي بشأنها يتم فرض حظر التجوال الكلي أو الجزئي، وذلك وفقاً لحدة انتشار المرض بكل دولة، تعد عائقاً أمام قطاع الأعمال بجميع مجالاته، خاصة أصحاب المهن الحرة، أو العمالة غير المنتظمة، ناهيك عن تسريح بعض العمالة في العديد من المجالات لتخفيض تكاليف العمل للتصدي لانخفاض العوائد، وشلل قطاع الأعمال بأكمله، وتعد تلك الفئة معرضة بشكل أكثر خطراً لصدمات العرض والطلب الجارية، والتضييق الشديد في الظروف المالية، وقد يواجه البعض عبء دين لا يمكن الوفاء به. فهناك نحو ملياري شخص في وظائف غير رسمية معظمهم في الدول النامية، وعشرات الملايين من العمال الذين يعملون في الوظائف الغير رسمية والذين تأثروا بسبب جائحة فيروس كورونا، ذلك وبالرغم من ضخ حوالي 8 تريليونات دولار على مستوى العالم ككل. حيث تعد العمالة اليومية والغير منتظمة وأصحاب المهن الحرة والحرف؛ الشرائح الأكثر عرضة للخطر، إذ تشير الإحصائيات إلى أنّ انخفاض الدخل أو الاستهلاك للمواطنين في ظل تلك الجائحة سيؤدي إلى أول زيادة في معدل الفقر العالمي منذ عام 1990، وفي هذا الصدد توصلت دراسة أجرتها جامعة الأمم المتحدة إلى أنّ الجائحة يمكن أن تدفع ما بين 420 و580 مليون شخصاً آخر، أو 8% من سكان العالم إلى حالة الفقر المدقع، وذلك استناداً إلى السيناريو الأكثر تطرفاً المتمثل في انخفاض الدخل أو الاستهلاك بنسبة 20% حول العالم (الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، 2020: 23).

2.1.3. التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد 19 المستجد)

إنّ لتداعيات انتشار فيروس كورونا "كوفيد-19 المستجد" آثار بالغة على صعيد الاقتصاد العالمي، فخلال فترة قصيرة نسبياً انخفض النشاط الاقتصادي إلى درجة قريبة من الصفر، باستثناء القطاعات الأساسية. وهو ما لم يطرأ في دولة واحدة أو منطقة واحدة فقط، بل بلغ جميع قارات العالم ولم يقتصر على قطاعات معينة فقط، بل إنّ قوائم القطاعات المعرضة للمخاطر توسعت لتشمل جُل القطاعات الإنتاجية، المادية وغير المادية، والتي توقفت اليوم بشكل شبه كلي ولفترة غير محددة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020: 30). فمنذ ظهور فيروس كورونا المستجد واكتساحه دول العالم، دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود اقتصادي لم يُشهد لها مثيل، ومع إعلان منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 أنّ هذا الفيروس يُعتبر جائحة عالمية، ومع اتخاذ الدول استراتيجيات الإغلاق العام الكبير وفرض التباعد الاجتماعي كإجراء احتوائي لمنع انتشار الفيروس، أصبحت تمثل جائحة اقتصادية أيضاً. والجدير بالإشارة أنّ هذا الركود الاقتصادي العالمي يختلف عن الأزمات الاقتصادية العالمية السابقة في عدة جوانب (حنفي، 2020: 361):

أولاً: أنه نتاج أزمة صحية وليس نتاج أسباب سياسية أو اقتصادية أو حروب؛

ثانياً: في ظل أزمة الكساد الكبير والأزمة المالية العالمية، استغرق حدوث الركود ثلاث سنوات حتى تتدهور المؤشرات الاقتصادية، إذ انهارت البورصات وانكمش الناتج وارتفعت معدلات البطالة، وتجمدت حركة الائتمان والاستثمار، فضلاً عن إفلاس العديد من الشركات، بينما في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية استغرق الأمر ثلاث أسابيع فقط؛

ثالثاً: تطلبت معالجة الازمات الاقتصادية السابقة دور الدولة في تبني سياسات تحفيز الطلب الكلي لتشجيع النشاط الاقتصادي، أما في ظل هذه الازمة تعتمد الدول على اجراءات احتوائية لمنع اتساع رقعة انتشار الفيروس بصورة أكبر، مما يزيد من صعوبة تحفيز النشاط الاقتصادي، حيث تشمل هذه الإجراءات الإغلاق الجزئي أو التام، القيوم على التجمعات، حظر التنقل، التباعد البدني والاجتماعي. في الحقيقة أثارت جائحة كورونا العديد من المخاوف من حدوث أزمة اقتصادية، بسبب القيود الناتجة عن تلك الأزمة والمتعلقة في القيود المفروضة على السفر، العزل المنزلي، انخفاض القوى العاملة، وكذلك انخفاض عمليات الإنتاج والتصنيع للسلع، وزيادة الحاجة للسلع الغذائية نتيجة حالة الذعر السائدة لتفشي هذا الوباء. وقد قامت

الوحدات الاقتصادية بتعليق جميع أنشطتها في معظم مدن العالم، مما كان له تأثير سلبي كبير على صادرات تلك الدول والأسواق العالمية التي يتم تداول المنتجات فيها، وهذا بدوره ساهم في زيادة أسعار هذه المنتجات بسبب نقص المعروض منها، وقد وصلت تلك الزيادة إلى الضعف خاصة المستلزمات الطبية المتعلقة بالوقاية من الإصابة بالفيروس، لأنّ معظم هذه المتطلبات في كثير من الدول يتم استيرادها من دول أخرى،

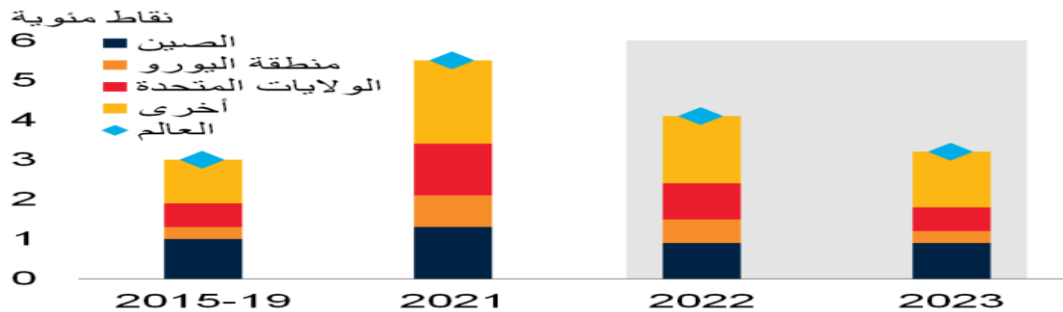
سببت جائحة كورونا كوفيد 19 العديد من التداعيات السلبية على الاقتصاد العالمي، ومازال هناك حالة من عدم اليقين الشديد حول التنبؤ بالأوضاع خلال الفترة القادمة، وما يمكن أن تسببه هذه الجائحة من المزيد من التداعيات على مختلف القطاعات الاقتصادية، وكيف يمكن التصدي واتخاذ التدابير اللازمة للحد من آثارها السلبية (السمادوني، عبد السيد 2021: 9-10). وعليه يمكن إجمال أهم التداعيات الاقتصادية للجائحة فيما يلي:

أ. اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي: قبل التطرق إلى تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، تجدر الإشارة إلى أنّ معدلات نمو هذا الأخير قد شهدت تباطؤاً ملحوظاً في قيمها حتى قبل ظهور الفيروس، ويُعزى ذلك إلى جملة التحديات التي واجهت الاقتصاد العالمي والمتمثلة في التوترات التجارية بين أكبر الاقتصادات الدولية، أي الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى المخاطر الجيوسياسية، فضلاً عن تقلب الأوضاع في بعض دول العالم (الوليد، 2020: 6).

بعد انتعاش قوي للنمو الاقتصادي يُقدَّر بنسبة 5.5% في 2021، من المتوقع أن يُسجّل معدل النمو العالمي تباطؤاً ملحوظاً في 2022 إلى 4.1% فيما يُعزى إلى الموجات المتواصلة لجائحة فيروس كورونا، وتقليص تدابير الدعم المالي، واستمرار اختناقات سلاسل الإمداد. ومع أنه من المتوقع عودة مستويات الناتج والاستثمار في الاقتصادات المتقدمة العام القادم إلى اتجاهاتها السائدة قبل حلول الجائحة، فإنها ستظل دون هذه الاتجاهات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بسبب معدلات التطعيم المنخفضة، وتشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، واستمرار تداعيات الجائحة وآثارها. وتشوب آفاق المستقبل احتمالات مختلفة لتدهور الأوضاع منها تعطيلات متزامنة للنشاط الاقتصادي بفعل المُتحوّز أوميكرون، واستمرار اختناقات جانب العرض، وخروج توقعات التضخم بعيداً عن المستهدف، والضغوط المالية، والكوارث المرتبطة بتغير المناخ، وانحسار مُحركات النمو طويل الأجل. ومع عدم امتلاك اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لحيز للتصرف من خلال السياسات لدعم النشاط الاقتصادي إذا اقتضت الحاجة، قد تتفاقم مخاطر حدوث هبوط حاد. وتؤكد هذه الأوضاع أهمية تدعيم أواصر التعاون الدولي لدعم توزيع اللقاحات بوتيرة أسرع وعلى نحو منصف، وتصحيح السياسات الصحية والاقتصادية، وتعزيز القدرة على الاستمرار في تحمّل أعباء الديون في أشد البلدان فقراً، ومعالجة التكاليف المتزايدة لتغيّر المناخ. وعليه (كواليتي، ويلر، 2022):

- من المتوقع تباطؤ معدل النمو العالمي في 2022 و2023:

الشكل رقم (1): مساهمات الاقتصادات الكبرى في النمو العالمي

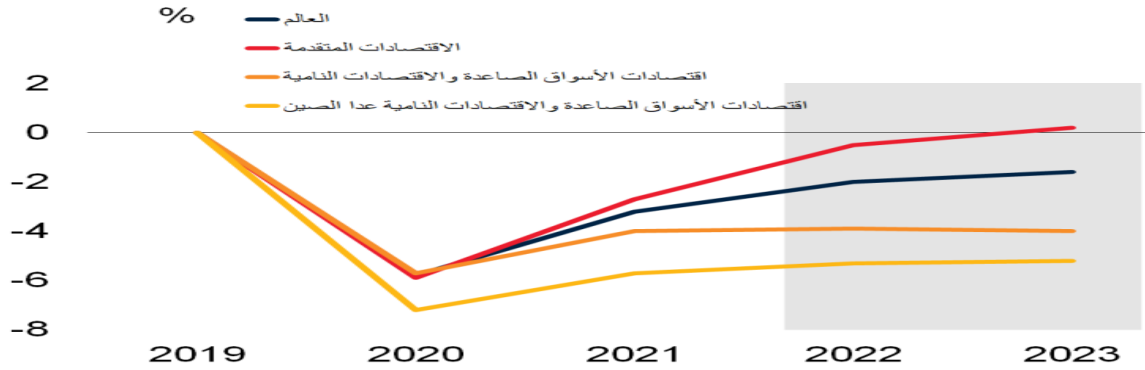


Source : <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alafaq-alaqtsadyt-alalmyt-fy-khmst-rswm-byanyt-2022>

كواليتي لوسيا، ويلر كوليت (2022)، "الافاق الاقتصادية العالمية في خمسة رسوم بيانية"، تاريخ الإطلاع: 2022/03/27.

تشير التقديرات إلى أن معدل النمو العالمي سيشهد تباطؤاً حاداً مع تبدُّد آثار الانتعاش الأولية للاستهلاك والاستثمار، وإنهاء العمل بتدابير دعم الاقتصاد الكلي. ويُعزى جانب كبير من التباطؤ العالمي في الفترة الزمنية التي يغطيها التنبؤ إلى الاقتصادات الكبرى، وهو ما سيؤثر أيضاً على الطلب في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. - من المحتمل أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تعافياً أضعف من المتوقع في الاقتصادات المتقدمة

الشكل (2): انحراف الناتج عن اتجاهات ما قبل الجائحة

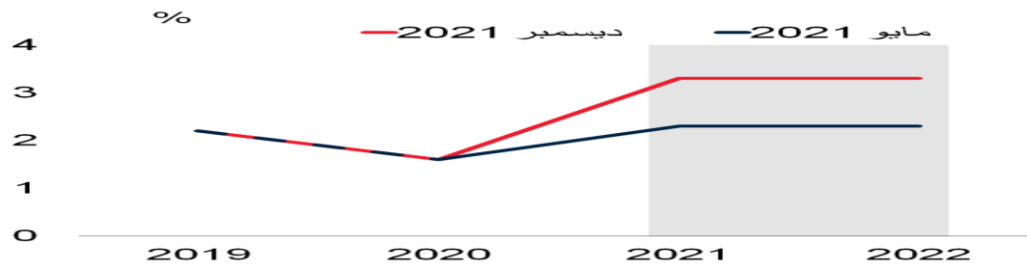


Source : <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alafaq-alaqtsadyt-alalmyt-fy-khmst-rswm-byanyt-2022>

كواليتي لوسيا، ويلر كوليت (2022)، "الآفاق الاقتصادية العالمية في خمسة رسوم بيانية"، تاريخ الإطلاع: 2022/03/27.

على النقيض من الوضع في الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن تشهد معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تراجعاً كبيراً للناتج من جراء الجائحة، ولن تكون مسارات النمو فيها قوية بالقدر الكافي لعودة الاستثمار أو الناتج إلى اتجاهات ما قبل الجائحة في الفترة الزمنية التي يغطيها التنبؤ 2023-2022. - بعد الاتجاه المتصاعد للتضخم العالمي على غير المتوقع في 2021، من المنتظر أن يظل معدله مرتفعاً في عام 2022:

الشكل (3): متوسط تنبؤات المحللين للتضخم العالمي



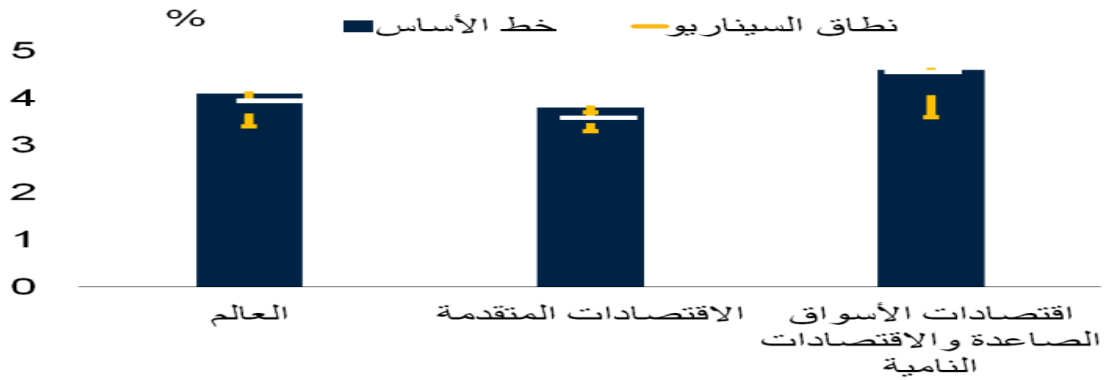
Source : <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alafaq-alaqtsadyt-alalmyt-fy-khmst-rswm-byanyt-2022>

كواليتي لوسيا، ويلر كوليت (2022)، "الآفاق الاقتصادية العالمية في خمسة رسوم بيانية"، تاريخ الإطلاع: 2022/03/27.

فقد ساهم انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي مع تعطل سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الأغذية ومنتجات الطاقة في ارتفاع معدلات التضخم الكلي في الكثير من البلدان. وشهد أكثر من نصف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تُحدّد مستويات مستهدفة لمعدلات التضخم ارتفاع هذه المعدلات عن المستهدف في عام 2021، الأمر الذي دفع البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة الرئيسية. ويشير متوسط تنبؤات المحللين إلى أن معدل التضخم العالمي سيظل مرتفعاً في عام 2022.

- تُشكّل الاضطرابات الحادة في النشاط الاقتصادي التي دفع إليها الانتشار المتسارع والمتزامن للمتحوّرات أوميكرون عاملاً رئيسياً يُنبئ بتراجع النمو في الأمد القريب:

الشكل (4): الآثار المحتملة على النمو للمتحوّرون أوميكرون في 2022



Source : <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alafaq-alaqtsadyt-alalmyt-fy-khmst-rswm-byanyt-2022>

كواليتي لوسيا، ويلر كوليت (2022)، "الآفاق الاقتصادية العالمية في خمسة رسوم بيانية"، تاريخ الإطلاع: 2022/03/27.

وقد يكون امتداد تباطؤ النمو العالمي من 2021 إلى 2022 أشد وطأةً لو أن الانتشار السريع للمتحوّرون أوميكرون طغى على قدرات الأنظمة الصحية ودفع إلى إعادة فرض تدابير صارمة بسبب الجائحة في الاقتصادات الكبرى. ومن المحتمل أن تؤدي اضطرابات الأنشطة الاقتصادية الناجمة عن المتحوّرون أوميكرون إلى مزيد من التراجع لمعدل النمو العالمي هذا العام بما يتراوح من 0.2 إلى 0.7 نقطة مئوية وذلك تبعاً للافتراضات الأساسية المستخدمة. وقد تؤدي الاختلالات المصاحبة أيضاً إلى اختناقات في إمدادات المعروض وتفاقم الضغوط التضخمية.

أ. أثر الجائحة على التجارة العالمية: يشير البنك الآسيوي في آخر تحديث له حول الآثار الاقتصادية في العالم لتفشي وباء كوفيد 19 أنه في ظل التدابير المتخذة من قبل الدول، بفرض القيود على السفر وتدابير الإغلاق الرامية لوقف انتشار الوباء، من المرجح أن تنخفض التجارة العالمية بمقدار 1.7 تريليون دولار إلى 2.6 تريليون دولار، كما قدرّت الأمم المتحدة أنّ قطاع التصدير العالمي قد تكبد خسائر نتيجة وباء كورونا قدرّت بـ 50 مليار دولار (بولعراس، 2020: 165).

ووفقاً لتقديرات نشرتها الأونكتاد في 4 مارس 2020، أنّ تباطؤ التصنيع في الصين بسبب تفشي فيروس كوفيد-19 عطلّ التجارة الدولية، وأنّ أكثر الأنشطة تضرراً هي: الأجهزة الدقيقة، الآلات، السيارات، معدات الاتصال. أما الدول الأكثر تضرراً فهي: الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وكوريا وفيتنام وسنغافورة (حنفي، 2020: 362).

ومن المتوقع تعافي حركة التجارة الدولية سواء على مستوى التجارة السلعية أو بعض أنشطة تجارة الخدمات، التي يتوقع أن تقود النمو المسجل في تدفقات هذا النوع من التجارة حتى نهاية أفق التوقع في عام 2022، في ظل الاحتمال الكبير لاستمرار إجراءات التباعد الاجتماعي؛ وما يفرضه ذلك التوجه نحو المزيد من عمليات التجارة الإلكترونية. رغم ذلك ستبقى مسارات التجارة الدولية مقيدة خلال أفق التوقع باستمرار التوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى (صندوق النقد العربي، 2021: 11).

ب. أثر الجائحة على أسعار السلع الأولية وخطوط التوريد في العالم: تراجعت أسعار السلع الأولية في العالم كثيراً، حيث أثرت الجائحة بشكل مباشر على العرض والطلب من السلع الأولية، ويرجع السبب في ذلك إلى تدابير الإغلاق الكلي والجزئي لأماكن العمل التي انتهجتها 187 دولة، وكذلك بسبب تعطل سلاسل التوريد التي تنقل تلك السلع من المنتجين إلى المستهلكين في أنحاء العالم، كما تفاقم هذا الأثر جزاء تراجع النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد توقع البنك الدولي أن تؤدي الجائحة إلى تغيرات دائمة في الطلب والمعروض من السلع الأولية، لا سيما على مستوى اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأولية، فقد اعتبرها البنك الدولي من بين أشد البلدان عرضةً للآثار الاقتصادية للجائحة. إلّا أنّ التأثير الكامل للجائحة على أسواق السلع الأولية عموماً مرهون بمستقبل الأزمة، وكيفية استجابة البلدان والمجتمع الدولي في مواجهتها (بولعراس، 2020: 165).

ت. أثر الجائحة على العمالة العالمية: قدّرت المنظمة الدولية للعمل عدد الذين تأثروا جزاء الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل بأزيد من أربعة أخماس (81 بالمائة) من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص إلى غاية 7 أفريل 2020، إلا أنّ هذه النسبة انخفضت إلى 61 بالمائة بسبب الرفع التدريجي لتدابير الغلق خلال الأسبوعين الثاني والثالث لشهر أفريل (بولعراس، 2020: 166).

ث. أثر الجائحة على البطالة العالمية: جاء في تقرير منظمة العمل الدولية أنه في بداية العام وقبل أن يتفشى كوفيد 19 كان في العالم 190 مليون شخص يعانون من شبح البطالة، إلا أنّ تفشي فيروس كورونا أحدث صدمة أخرى في عالم التوظيف، ما جعل التوظيف يعاني من تراجع غير مسبوق بسبب تأثير الجائحة والتدابير المتخذة للتعامل معها، وقُدِّر الانخفاض العالمي في التوظيف ما بين 158 مليون و242 مليون وظيفة، كما قُدِّر انخفاض دخل العمال حول العالم بمقدار 1.2 تريليون دولار إلى 1.8 تريليون دولار، وبناءً على التقديرات الأولية التي قامت بها منظمة العمل الدولية لأثر الأزمة الصحية على العمل، توقعت الزيادة في البطالة العالمية مع نهاية عام 2020 بـ 25 مليون عاطل عن العمل، كما أنّ تراجع إجمالي ساعات العمل في العالم سيؤدي إلى البطالة القسرية (بولعراس، 2020: 165).

ج. أثر الجائحة على أسعار النفط العالمية: شهدت السوق النفطية في عام 2020 صدمات متزامنة في الطلب والعرض. إذ تعرض الطلب على النفط لصدمة قوية في الربع الأول من عام 2020 بسبب تفشي كوفيد-19 في الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، ما أثر بقوة على الأسعار، فانخفض سعر خام برنت إلى 58 دولارا للبرميل في شهر جانفي، ثم إلى 45.2 دولارا للبرميل في فيفري (الأمم المتحدة، 2020: 21). وخلال شهر نوفمبر ارتفعت الأسعار بنسبة 6.3% (2.5 دولار للبرميل) مقارنةً بشهر أكتوبر من نفس السنة، ليصل إلى 42.6 دولار للبرميل، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الأنباء الإيجابية عن لقاحات فيروس كورونا المستجد (Covid-19) التي أنعشت التفاؤل بشأن تعافي الطلب على النفط في الأشهر المقبلة، فضلاً عن الطلب القوي على النفط الخام في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وتحديداً في الصين والهند، ومع ذلك شكل ضعف هوامش التكرير، وفائض المعروض من النفط الخام، وارتفاع مستويات المخزونات الأمريكية، ضغط هبوطي على الأسعار خلال شهر نوفمبر 2020 (أوابك، 2021: 16).

لُوحظ أنّ المتوسط الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر جويلية 2021 قد قفز إلى 73.53 دولار للبرميل، أي بنسبة زيادة تبلغ نحو 2.3% مقارنةً بالشهر السابق، كما يُتوقع ارتفاع المتوسط السنوي لسعر سلة خاماتها في عام 2021 إلى 65.49 دولار للبرميل، أي بنسبة زيادة تُقدَّر بـ 57.9% مقارنةً بعام 2020. وذلك حسب آخر التقديرات والتوقعات للمنظمة، وجدير بالذكر أنّ معدل أسعار سلة خامات أوبك قد ارتفع خلال شهر جويلية 2021 بنسبة 7.4% (أي 5 دولار للبرميل)، مقارنةً بالشهر السابق، ليصل إلى 71.9 دولار للبرميل وهو أعلى متوسط شهري له منذ شهر أكتوبر 2018، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسواق العقود الآجلة، وتعزيز سوق النفط الخام العالمي وسط ارتفاع طلب مصافي التكرير على النفط الخام، وتوقع حدوث مزيد من التحسينات في الطلب في قطاع النقل خلال موسم القيادة الصيفي، مع قيام الدول بتخفيف القيود على الحركة (أوابك، 2021: 24).

2.3. سياسات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في مواجهة جائحة كورونا:

إنّ الطابع الأساسي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية هي محاولة تفادي الأزمة أو التخفيف من حدتها، فالمؤسسات التي انتهجت النهج الاقتصادي والاجتماعي تتدخل عند كل كارثة للتقليل من أثارها، ليس هذا فقط بل إنها تتنبأ بهذه الكوارث قبل حدوثها كي لا تقع من الأساس، فالمسؤولية الاجتماعية مطلوبة في كل الظروف ومطلوبة أكثر في الظروف الصعبة كونها تُشكّل ركناً أساسياً وهاماً في حياة المجتمعات، وخاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تحيط بالعالم في ظل تفشي فيروس كورونا كوفيد 19 والذي شكّل أزمة عالمية، مما أدى إلى مبادرة القطاع الخاص (المؤسسات) لدعم دور القطاع العام في التصدي لهذه الأزمة، والتي أتاحت فرصة كبيرة للمؤسسات الاقتصادية لإظهار مرونتها واستعدادها الجيد لإدارة الأزمات من خلال تحمل مسؤوليتها الاجتماعية، والتي تعمل على إثبات المواطنة والمشاركة في حماية المجتمع من خلال حماية الموظفين والعاملين بها وعدم استغلال هذا الوضع لاحتكار السلع في السوق من أجل تحقيق أرباح بسيطة، ومن هذا المنطلق يمكن القول

أنّ العلاقة بين أزمة فيروس كورونا كوفيد 19 والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي علاقة طردية، حيث أنه كلما زادت حدة انتشار الفيروس زاد الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، على الرغم من كون هذه العلاقة في كل الأحوال العادية هي علاقة حرب وصراع (قمان، بوسعيدة، 2021: 107).

وبالرغم من التجارب الدولية والمحلية الناجحة لبعض الشركات في مواجهة جائحة كورونا من منطلق المسؤولية الاجتماعية، إلا أنّ تلك التجارب لا تُمثّل سوى نسبة محدودة جداً من قطاع المؤسسات الاقتصادية الذي يُعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية وارتفاع خسائره في ظل الأزمة، وبالتالي تراجع قدرته إلى حد كبير في القيام بالمسؤولية الاجتماعية سواء للعاملين به أو للمجتمع المحلي، وذلك مقابل تزايد التوقعات من الدولة والمجتمع بقيام هذا القطاع بأداء الدور المأمول منه لخدمة المجتمع وقضاياه أثناء هذه الأزمة (ولد الصافي، علي، 2020: 218). ومن بين أهم أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي يمكن للمؤسسات الاقتصادية أن تقوم بها خلال هذه الأزمة ما يلي (العينوس، 2021: 432-433):

- منح إجازة مدفوعة للموظفين الذين تتطلب الظروف توقفهم عن النشاط: على المؤسسة الاقتصادية أن تمنح إجازة مدفوعة لجميع الموظفين الذين أُجبروا على التوقف عن النشاط، بما في ذلك العاملين المؤقتين، مما يعزز ولائهم الوظيفي وارتباطهم بالمؤسسة ويرفع من إنتاجيتهم عند تعافي الاقتصاد وعودة نشاط المؤسسة إلى حالته الطبيعية، كما يقلل من تكاليف دوران الموظفين بالنسبة للمؤسسة؛

- إعطاء الأولوية للصحة والسلامة بالنسبة للموظفين الذين استمروا في النشاط وتشجيعهم بعلاوات ومكافآت: على المؤسسة حماية العمال الذين استمروا في النشاط خلال فترة الوباء، فمثلاً في حالة تطبيق العزل الاجتماعي والحجر المنزلي ستزداد الحاجة لخدمات مؤسسات التوصيل المنزلي، فلا بد على هذا النوع من المؤسسات أن تولي أهمية كافية لحماية موظفيها من خلال اتخاذ تدابير وقائية كافية، ونفس الشيء بالنسبة لمؤسسات الرعاية الصحية التي لا بد من استمرار نشاط موظفيها في ظل هذه الظروف؛

- الحفاظ على علاقات الموردين والعملاء: الحفاظ على المدفوعات للموردين في الوقت المناسب، والعمل مع العملاء الذين يواجهون تحديات مالية، حيث على المؤسسة اتخاذ قرارات تبين جدية مسؤوليتها الاجتماعية تجاه كل من مورديها وزبائنها، كأن تدفع تسبيقات لمورديها الذين يعانون من صعوبات مالية نتيجة كساد بضائعهم، وكذا استمرار التعامل مع بعض الزبائن الذين يواجهون صعوبات مالية ظرفية نتيجة الوباء، كل ذلك سيعزز ولاء زبائن وثقة الموردين، ويمنح للمؤسسة قوة تفاوضية أكبر عند تعافي النشاط الاقتصادي؛

- تدعيم جهود الإغاثة المجتمعية: يجب على المؤسسة الاقتصادية أن تدعم جهود إغاثة المجتمعات المحلية والدولية حسب إمكانياتها وشبكة علاقاتها، فمثلاً يمكن للمؤسسات متعددة الجنسيات التي لديها شبكات نقل دولية أن تساهم في نقل المعدات الطبية وأدوات الوقاية من مكان صنعها وتواجدها إلى مكان الحاجة إليها؛ حيث سيساعد ذلك في سرعة احتواء الوباء، كما يمكن للمؤسسات التي يقترب نشاطها من نشاط إنتاج معدات الوقاية أن تخصص أقسام إنتاجية لذلك أو تدعم مؤسسات أخرى بموارد مالية لأجل زيادة قدرتها الإنتاجية، وبالنسبة للمؤسسات التي تملك عقارات قابلة للاستغلال كأماكن للرعاية الصحية أو للحجر الصحي كالفنادق والمنتجعات السياحية، يمكنها وضع عقاراتها تحت وصاية السلطة العمومية المخولة لاستغلالها وقت الحاجة؛

- تدعيم جهود إيجاد لقاحات وعلاجات للفيروسات والأوبئة: على المؤسسات الاقتصادية أن تدعم مخابر البحث العلمي في سبيل تطوير علاجات محتملة للوباء بالمساعدات المالية والتكنولوجيا اللازمة، وعدم تغليب الطابع التجاري على الاكتشافات المخبرية والطبية لأي علاج محتمل للوباء، إضافة إلى المساهمة في تمويل عملية إنتاجه إذا اتضحت نجاعته وتمويل توزيعه ووصوله لكل المناطق والبلدان المتضررة.

3.3. السياسات الواجب اتخاذها في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية ما بعد جائحة كورونا

مما لا ريب فيه أنّ القلق بشأن المرض الوبائي قد انتقل من الحكومات الداخلية إلى المجتمع المدني في الخارج، مما أدى إلى زيادة الضغوط على المجتمع، ومنه استجابة تنظيمية ورد فعل مجتمعي كبير. هذا السيناريو أثار تساؤلاً حول التأثيرات طويلة

المدى لـ (COVID-19) على دور الأعمال في المجتمع، هل يجب أن ينصب على ما هم فيه الآن من مشكلات، ولا داعي لتحميلهم أعباء المجتمعات بالكامل، وما فشلت فيه الحكومات لعقود، أو الاستمرار والمضي قدماً، وأن يكونوا في حجم وقيمة المسؤولية الاجتماعية والتاريخية التي تفرضها أزمة كورونا، وإلا فالبديل، هو عودة الدولة مرة أخرى للسيطرة على الاقتصاد، وقد تكون الحكومات في هذه المرة مدفوعة برغبة الشعوب، نظراً لفشل مؤسسات الأعمال. وتحتم المسؤولية الاجتماعية على هذه الأخيرة أن تستعد وتحضر البدائل لمثل هذه السيناريوهات، حتى لا تتعرض مصالحها والمصالح الاقتصادية للدول لمزيد من المخاطر وتتأثر بها. وعلى المؤسسات الاقتصادية أن تعي تماماً بأن الاندماج في العولمة، معرض في أوقات متقاربة لأزمات مشابهة، وبالتالي لا بد من العمل على بناء قاعدة تكنولوجية رقمية صحيحة وذلك بتبني مشروعات لإنتاج وتطوير التكنولوجيا والرقمنة وأخرى تمويلية تحمي وتطور الصناعة المحلية لترفع قيمتها الإنتاجية من ناحية، ومن ناحية أخرى لتمكن من الحفاظ على استقرار اقتصادياتها. إن المسؤولية الاجتماعية القادمة بعد انتهاء الوباء تلزم المؤسسات الاقتصادية العمل على التنسيق والاتفاق حول نسبة ربح معينة، بحيث تمكنهم من الوقوف أمام كل محاولة غش أو استغلال أو احتكار للسلع والخدمات، ومن ثم إرساء العدالة في التوزيع وحق العيش لكل فرد من المجتمع.

يُحتمل أن تحفز حقبة جديدة من تطوير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية على المدى الطويل، حيث أصبح البعد الأخلاقي لقرار المستهلك والعميل والمجتمع بارزاً خلال الجائحة، والتي من المحتمل أيضاً أن تجعل من قراراتهم أكثر مسؤولية وإيجابية، يبدو أن مثل هذه التغييرات المحتملة ستعكس على المؤسسات الاقتصادية. كما يظهر جلياً أن الجائحة أثرت وبشكل كبير على حياة الأفراد ومعتقداتهم ومواقفهم وآرائهم، ما فرض على المؤسسات أن تعيد موازنة استراتيجياتها لمراعاة مثل هذه القضايا، وأن تُكيّف سياساتها واستراتيجياتها لكل هذه الاحتمالات، وسيكون هناك ملف انتعاش طويل الأمد في مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمزيد من توجهات الأعمال المسؤولة.

مهما كانت التغييرات يبدو جلياً أن الطرق التي كانت تعمل بها المؤسسات الاقتصادية في الماضي، لم تعد ذو جدوى وكفاءة حالياً ومستقبلاً، وتحتاج إلى التغيير لتكون ذو فعالية أكبر لمواجهة الواقع الذي يتطلب بعض الدقة وتغييرات واسعة النطاق في الأهداف التنظيمية. حيث لا يتأتى ذلك إلا عن طريق الابتكار التنظيمي، والبحث لاستكشاف دوافع الفعالية وتفاصيل التغييرات التي ستكون مفيدة في الأمد الطويل (قرفي، 2021: 313-314).

4. خاتمة:

جاءت هذه الدراسة لتثبت أن المؤسسات الراهنة، لم تعد تعتمد بدرجة كبيرة على الجانب المالي فقط في بناء وتحسين سمعتها، بل أصبح الأمر يتعدى ذلك، حيث تأخذ في الحسبان تأثير وانعكاسات نتائج أنشطتها على المجتمع المتواجدة فيه، وجعلت تحقيق رفاهيته وازدهاره مطلباً مهماً يدخل نطاق أهدافها هذا من جانب، ومن جانب آخر أخذت تحمل على عاتقها مسؤولية الحفاظ على البيئة وذلك بالاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية ومحاولة تبني مفاهيم جديدة (كالمسؤولية الاجتماعية والبيئية) تساهم في التخفيف من حدة الآثار السلبية التي تنجر عن الممارسات الاقتصادية في ظل التطورات والتغيرات التي أحدثها عصر المعرفة والعولمة في بيئة الأعمال الحالية.

ولقد حاولت هذه الدراسة أيضاً توضيح العلاقة التي تجمع بين المفهومين (التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية) من جهة، وبين المسؤولية الاجتماعية وفيروس كورونا المستجد من جهة أخرى.

5. نتائج الدراسة:

اعتماداً على ما تم عرضه وتحليله ضمن ثنايا هذه الدراسة، تم استخلاص النتائج التالية:

✓ تمثل المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات الراهنة أهمية بالغة، كونها تساهم في تحقيق أهدافها المتوخاة، كالنمو والتطور والاستقرار، واكتساب مزايا تنافسية، وتحسين ظروف العمل وزيادة ولاء العاملين ورضاهم، وخلق علاقات جيدة مبنية على الثقة والتعاون مع أصحاب المصالح، كما تساهم في تحقيق الرفاهية للمجتمع، من خلال تقديم منتجات تكون صحية وبجودة عالية، وصديقة للبيئة؛

✓ المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة يصبان في مجرى واحد، وهو التطور والاستدامة في ظل مراعاة الجانب الاجتماعي والبيئي، فمن غير الممكن للمؤسسات الاقتصادية أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون الالتزام بمسؤوليتها تجاه المجتمع والبيئة الذي تنشط فيها، وبالتالي وجب عليها وضع سياسات واستراتيجيات واضحة المعالم وتحاول من خلالها أن تدمج مختلف الاهتمامات الاجتماعية والبيئية، شريطة أن تتصف هذه الاستراتيجيات بوضوح المعالم وقابلية التطبيق، مع ضرورة مشاركتها مع الأطراف الأخرى الفاعلة وضمان فعاليتها واستمرارها ومتابعتها أثناء التنفيذ؛

✓ نتيجة تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19 المستجد) واتساع رقعته بسرعة، دقت جميع دول العالم ناقوس الخطر وأعلنت معظمها حالة الطوارئ، إذ أصاب هذا الفيروس الفتاك الملايين من البشر، وأدى إلى إعاقة النشاط الاقتصادي وتوقفه، فضلاً عن شله لحركة التجارة العالمية، ما دفع بالعديد من الدول إلى فرض تدابير وإجراءات مشددة لاحتواء الجائحة والحد من انتشارها؛

✓ فيروس كورونا جاء كفرصة عظيمة للمؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنواعها لتثبت وتبرهن تبنيها لمبادئ المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال إبراز دورها في محاربة الأوبئة والكوارث الصحية والتخفيف من تداعياتها (الاقتصادية، الاجتماعية والصحية) على الأفراد والمجتمع الذي تنشط فيه المؤسسات الاقتصادية وحتى على الصعيد العالمي، فمساهمة المؤسسات اجتماعياً في مواجهة هذه الأوبئة سيعود بالفائدة عليها مستقبلاً، ويحسن من صورتها ويحافظ على سمعتها.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. الأمم المتحدة (2020)، "وقائع و آفاق في المنطقة العربية مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2020/2019"، مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيروت، لبنان.
2. السمدوني حمادة فتح الله، عبد السيد أحمد محمد (2021)، " أثر جائحة كورونا COVID-19 على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية مع دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس الموسوم بـ أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي المقترحات والحلول، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، يوم: 05 أبريل.
3. السمان أحمد حسن، (2011)، "الصحافة والتنمية المستدامة: دراسة مستقبلية"، درا المكتبة الأكاديمية، مصر.
4. العيونس رياض عبد الرحمن (2021)، "دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التخفيف من آثار الأوبئة والكوارث الصحية: دراسة حالة مساهمة شركات التكنولوجيا العالية العالمية الخمسة الكبرى في التخفيف من آثار فيروس كورونا COVID-19"، مجلة تنمية الموارد البشرية، مج 16، العدد 02.
5. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (1989)، "مستقبلنا المشترك"، ترجمة: محمد كامل عارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142.
6. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2020)، "كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي"، وحدة الدراسات السياسية، الطعنين، قطر.
7. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2020)، "وباء فيروس كورونا المستجد: نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي"، وحدة الدراسات السياسية، الطعنين، قطر، التقرير الثاني.
8. أوأبك، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، أوت 2021.
9. أوأبك، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 48، العدد الأول، جانفي 2021.
10. الوليد أحمد طلحة، "التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية"، صندوق النقد العربي، الامارات، 2020.
11. بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة (2017)، "التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مج 06، العدد 01.
12. بن يسعد عذراء (2020)، "المسؤولية الاجتماعية والبعد البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 01.
13. بوحبيبة إلهام، قطوش مريم (2020)، "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مؤسسة SANIAK ومؤسسة ENPEC"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03.
14. بوخروبة الغالي، حجاب موسى (2019)، "المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "المسؤولية الاجتماعية وفرص تحقيق التنمية المستدامة"، يومي 09 و 10 أبريل.

15. بوعشة مبارك (2008)، "التنمية المستدامة مقارنة نظرية في إشكالية المفاهيم"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة سطيف، الجزائر. يومي: 7، 8 أبريل.
16. بولعراس صلاح الدين (2020)، "الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآتية والمواكبة البعيدة"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.
17. جديدي روضة، جديدي سميحة (2017)، "الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كتوجه استراتيجي لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 06 و 07 ديسمبر.
18. جصاص محمد (2020)، "العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة مقارنة نظرية"، مجلة العلوم الإنسانية، مج 31، العدد 02.
19. حيشي وفاء عبد الله عبد العال (2020)، "دور الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الموسوم بـ: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة إبان تفشي الأوبئة تحت شعار تحديات الحاضر وأفاق المستقبل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، يومي: 15-16 سبتمبر.
20. حجام العربي، طري سميحة (2020)، "التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، مج 06، العدد 02.
21. حقان فوزية، عربي إيمان (2020)، "المسؤولية الاجتماعية رهان المؤسسات المتوسطة للتنمية المستدامة دراسة حالة مؤسسة قديلة للمياه المعدنية ببسكرة"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الموسوم بـ: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة إبان تفشي الأوبئة تحت شعار تحديات الحاضر وأفاق المستقبل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، يومي: 15-16 سبتمبر.
22. حنفي أحمد شيماء (2020)، "سياسات تخفيف تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري والتكيف معها"، مجلة المهمل الاقتصادي، مج 03، العدد 02.
23. خديجة ملاك، خديجة رفيق (2020)، "دور مهني المحاسبة في تبني المسؤولية الاجتماعية – البيئية- للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مج 01، العدد 03.
24. خلوفي سفيان، معزوزي عيسى (2018)، "جهود الجزائر في مجال استثمار الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول: حول الاستثمارات- التنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا والجنوب: واقع وأفاق، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، يومي 06، 07 نوفمبر.
25. دوناتو رومانو (2003)، "الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا.
26. رزيق كمال، مداور سهام (2009)، "تكوين مجتمع أفضل من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات – عرض تجارب بعض الشركات العالمية والعربية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية -، مج 03، العدد 02.
27. شطابي كنزة، لحرش الطاهر (2016)، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دراسة تحليلية لتجارب بعض الدول الغربية والعربية مع عرض لواقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، مج 12، العدد 01.
28. صندوق النقد العربي (2021)، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الرابع عشر.
29. عبد الخالق عيبر (2014)، "التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة"، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى.
30. علة مراد (2011)، "التأصيل النظري لجذلية العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: الثقافة البيئية والتنمية المستدامة، جامعة قلمة، الجزائر، يومي 10، 11 أكتوبر.
31. فضالة خالد، قرومي حميد (2017)، "دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة معارف، مج 12، العدد 22.
32. قرني شافية (2020)، "جاهزية المؤسسات الاقتصادية للالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية في ظل جائحة كورونا (Covid 19)"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الموسوم بـ: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة إبان تفشي الأوبئة تحت شعار تحديات الحاضر وأفاق المستقبل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، يومي: 15-16 سبتمبر.
33. قشام إسماعيل، شقراني محمد (2019)، "متطلبات إرساء المسؤولية الاجتماعية – تجارب دولية رائدة –"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، مج 03، العدد 01.
34. قمان مصطفى، بوسعيدة مسعود (2021)، "مساهمة المسؤولية الاجتماعية للشركات في إدارة الأزمات والوقاية منها أزمة فيروس كورونا (COVID-19) نموذجاً – تجارب دولية-"، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، مج 03، العدد 02.
35. كافي مصطفى يوسف (2017)، "التنمية المستدامة"، دار الأكاديميون، الأردن.
36. _____ (2017)، "اقتصاد النقل والبيئة في إطار ضوابط التنمية المستدامة"، دار ألفا للوثائق، الجزائر، الطبعة الأولى.
37. محمد محمود خليل (2018)، "المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة: دراسة التجربة اليابانية"، دار حيثرا للنشر والترجمة، مصر.
38. مهاوات لعبيدي وآخرون (2017)، "الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية بين الواقع ومتطلبات التنمية المستدامة –دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بسطيف الجزائر-"، مجلة رؤى اقتصادية، مج 07، العدد 02.

- ³⁹ مهري شفيقة (2021)، "التداعيات الاجتماعية والاتصالية لجائحة كوفيد19 طرق عملية لاستعادة الحياة الطبيعية ومواجهة الجائحة"، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 01، العدد 04.
- ⁴⁰ ولد الصافي عثمان، علي حسنية (2020)، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل جائحة كورونا (دراسة تجارب دولية ومحلية رائدة)"، مجلة التكامل الاقتصادي، مج 08، العدد 04.
- ⁴¹ يحيى نصيرة، مراد مهدي (2019)، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات آلية لتدعيم نظم الإدارة البيئية"، مجلة العلوم الاجتماعية، مج 07، العدد 32.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Dobers Peter, Halme Minna (2009), "Editorial Corporate Social Responsibility and Developing Countries", Corporate Social Responsibility and Environmental Management Corp. Soc. Responsib. Environ. Mgmt. 16, Published online 18 August 2009 in Wiley Inter Science (www.interscience.wiley.com) DOI: 10.1002/csr.212.
2. Hamadouche Sofiane (2017), "The Importance Adoption Of Corporate Social Responsibility For Sustainable Development", Global Journal Of Economic And Business, Jordan, Vol. 02, N°: 01. Available Online at: <http://www.refaad.com>
3. Hamadouche Sofiane (2020), "The Impact Of Top Management Support In Building A Responsible And Sustainable Corporation – A Case Study Of Dubai Civil Aviation Authority-", Strategy And Development Review, Published By A^{bd} Hamid Ben Badis University, Mostaghanem, Algeria, Vol. 10, N°: 01.
4. Misso Rosa et al. (2018), "Sustainable development and green tourism: new practices for excellence in the digital era", International Business and Entrepreneurship Development, Vol. 11, No. 01.

المواقع الإلكترونية:

1. https://www.cancer.net/sites/cancer.net/files/covid-19_markham_ar.pdf
مارخام ميري جينيفر (2021)، "ما هو كوفيد-19؟"، تاريخ الإطلاع: 2022/03/26.
2. <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19>
منظمة الصحة العالمية (2021)، "مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)"، تاريخ الإطلاع: 2022/03/26.
3. <https://www.who.int/ar/news-room/commentaries/detail/modes-of-transmission-of-virus-causing-covid-19-implications-for-ipc-precaution-recommendations>
منظمة الصحة العالمية (2021)، "طرق انتقال الفيروس المسبب لمرض كوفيد-19"، تاريخ الإطلاع: 2022/03/26.
4. <http://uac-org.org/ar/About>
الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية (2020)، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي"، تاريخ الإطلاع: 2022/03/26.
5. <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alafaq-alaqtsadyt-alalmyt-fy-khmst-rswm-byanyt-2022>
كواليتي لوسيا، ويلر كوليت (2022)، "الافاق الاقتصادية العالمية في خمسة رسوم بيانية"، تاريخ الإطلاع: 2022/03/27.